

مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي

دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام 2002

مهدي عطية موحى الجبوري

الخلاصة

كان الهدف من الدراسة هو التعرف على الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف الحكومية والمصارف الاهلية (مصرف الرافدين والمصرف التجاري العراقي) باستخدام مؤشرات تحليل الاداء الشامل ومقارنة اداء المصرفين ويقود هذا التحليل على فرضية هي : تسهم مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي الشاملة والكلية في تحديد الموقف الاستراتيجي لمصرف الرافدين والتجاري العراقي واطهرت نتائج التحليل دلائل دعم هذه الفرضية اذ ان تحديد الموقف الاستراتيجي يتم من خلال مجموعة المؤشرات المهمة والمعتمدة على الاهداف العامة التي تسعى اليها هذه المصارف والمتمثلة بالربحية والسيولة والملاءة والمخاطرة وعلى صعيد هذه المؤشرات تميز المصرف التجاري في الاستحواذ على المرتبة الاولى في اغلب هذه المؤشرات .

Abstract

This study aims to measure the strategically financial performance on Rafidain Bank & Commercial Bank. The two banks have been chosen as a sample of this study according to their importance represented in the process of economic and social development. This research depend on many types of measures performance to explore performance evaluation.

In order to achieve the study's objectives the main Hypothesis have been formulated. The analysis and interpretation of the result showed high acceptance of the relationship.

This study get some conclusions related to its theoretical and particle aspects and came out with a number of recommendation that it can be used by the Banks.

المقدمة

شهد الجهاز المصرفي العراقي تطورات عديدة خلال العقود الأخيرة ويظهر ذلك من خلال السياسات والإجراءات العديدة التي اتخذها البنك المركزي لتعزيز الرقابة المصرفية وتطوير أنشطة المصارف والمساهمة في تطوير سوق راس المال . وقد استهدفت هذه الإجراءات توفير البيئة المصرفية الملائمة لتمكين المصارف من تحسين أدائها وتعزيز قدرتها على المنافسة محليا وخارجياً ولمواجهة التحديات الكثيرة التي فرضتها التطورات التكنولوجية والمعلوماتية الى جانب ما فرضه النظام الدولي الجديد من مستجدات ومتغيرات والتي ادت الى ظهور منافسة عالمية حادة بعد ازالة الحواجز امام المنظمات والوقوف وجهاً لوجه امام سلع وخدمات جديدة ذات نوعية عالية بالاعتماد على تكنولوجيا عالية التطور وراس مال مكثف وايدى عاملة ماهره ورخيصة الثمن . ولذلك بات في الضروري لادارات الجهاز المصرفي العراقي ان تنتبه لهذه التحديات وان تسعى الى تطوير اساليب العمل وتقنيات تقديم الخدمة بما يضمن الاستعداد والمواكبة للتطورات المستمرة في البيئة الاقتصادية والسياسة والقانونية وخلق الادارة الكفوءة القادرة للتعامل بفاعلية مع هذه المتغيرات .

ويستمد النظام المصرفي استقراره وقدرته في تحقيق التوازن بين نشاطي الادخار والاستثمار عن طريق تحقيق الأهداف المتمثلة اساساً في الربحية المناسبة لحملة الاسهم مع توخي الحذر في الاستثمار لتحقيق الأمان للمودعين دون ان تتعرض وحداته لنقص في السيولة من شأنها إضعاف قدرتها في تلبية سحبوبات الزبائن مما يعرض الثقة بها للانهيار . وقد أوضح (Gilbert,1991) ذلك حينما بين ان الربحية والسيولة وكفاية راس المال تظل الإطار الذي في ضوئه تحدد مؤشرات اداء النظام المصرفي . وازاء هذه الاهمية التي يحظى بها موضوع تقييم أداء النظام المصرفي رأى المباحث ان من المناسب ان يقوم بما بهذا البحث (مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري) .

وقد جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على أداء هذين المصرفين خلال عام 2002 والذين يعدان

من المصارف المتميزة في الجهاز المصرفي العراقي في القطاع الحكومي والاهلي ولتحقيق هذه الغاية تم تقسيم هذه الدراسة الى اربعة مباحث تناول المبحث الاول : الاطار النظري للمبحث واشتمل المبحث الثاني على منهجية البحث . اما المبحث الثالث فيتناول تحليل ومناقشة الاداء المالي الاستراتيجي في حين استعرض المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات للدراسة .

المبحث الاول

الاطار النظري للمبحث

الاداء المالي مفهومه واهميته ومؤشراته :

يعد مفهوم الاداء في المفاهيم الجوهرية من منظمات الاعمال بصورة عامة والمنشآت المصرفية بصورة خاصة لان من خلاله يمكن اعطاء صوره كاملة وشاملة عن سير انشطة المنظمة واعمالها على مستوى البيئة الداخلية والخارجية وهناك العديد من الدراسات تناولت موضوع الاداء الا انها لم تتفق على مفهوم واحد للاداء ويرى الباحث ان من الضروري تخصيص هذا المبحث لمفهومه واهميته واهم مقاييسه :-

أ- مفهوم الأداء (Performance concept)

يعرف الأداء بأنه "انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق أهدافها" (Eccles,1991:131) ويعرف أيضا بأنه "انعكاس لكيفية استخدام المنظمة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها" (Miller&Bromiley,1990) وكذلك عرفه (Robins&Wiersema1995) بأنه "قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد" أما (Wheelen&Hanger,2000) فقد عرفا الأداء بأنه تلك النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها ويلحظ على تلك التعاريف نباينها في نظرتها للاداء فبعضهم ينظر له على انه المرآة العاكسة للنتائج المطلوب تحقيقها ، في حين يعتقد بعضهم الاخر بانه الطريقة التي يتم من خلالها الاستخدام الكفء للموارد . ولهذا يرى الباحث ان الاداء مفهوم واسع ونشاط شمولي مستمر مستمر بالمنظمة يهدف الى استغلال مواردها المالية والبشرية والمادية وبما يتلائم مع الظروف البيئية الداخلية والخارجية وبكفاءة وفعالية لتحقيق اهدافها الاستراتيجية اما مفهوم تقييم الاداء Performance Evaluations فيعد مقياساً او حكماً على نجاح المنظمة في تحقيق اهدافها وهو من العناصر الاساسية في عمليات الادارة اذ انه يوفر المعلومات الضرورية عن الأنشطة المختلفة في المنظمة وبيان نقاط القوة والضعف فيها لتتمكن الادارة العليا من اتخاذ القرارات المناسبة بخصوص تحديد الاهداف المستقبلية .

ويعرف تقييم الاداء بانه تلك المرحلة من مراحل الادارة الاستراتيجية التي يحاول فيها المديرون ان يعرفوا ان الخيار الاستراتيجي ينفذ بصورة صحيحة (Gluek&jauch,1988) كذلك يعرف تقييم الاداء بانه قياس للاعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب ان يتم وفقاً للتخطيط المعد مسبقاً لاكتشاف نقاط القوة والضعف (عبان,1994) فضلاً عن ان تقويم الاداء اشمل وأدق من قياس او رقابة الاداء لانه لايعني فقط بيان النتائج وانما يعتمد الى تحليل النتائج والتأكد من انها تسير وفقاً للاهداف المقررة ووضع الحلول للانحرافات . ومن هذه المفاهيم يتضح ان تقويم الاداء مفهوم شامل وموضوعي تحدد فيه الستراتييجيات والسياسات والاجراءات لفحص النتائج للأنشطة والفعاليات ومقارنة ذلك بالخطط والقواعد المحددة بقصد كشف الانحرافات السلبية والايجابية وبيان اسبابها والتأكد من ادارة الموارد الاقتصادية بكفاءة واقل كلفة ووضع المقترحات والحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات .

ب- أهمية تقييم الاداء Performance Evaluation importance

يحتل تقييم الاداء أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية نظراً لندرة الموارد وعدم كفايتها لمقابلة الاحتياجات الكبيرة المتنافسة عليها لغرض الحصول على أقصى العوائد من هذه الموارد الذي أصبح مسألة ضرورية وملحة في الجوانب المختلفة في الحياة الاقتصادية وعليه يمكن ايجاز أهمية تقييم الاداء الآتية :

(الحسيني والدوري, 2000: و(جباره ، 2002)

- 1- يوفر تقييم الاداء قياساً لمدى نجاح المنظمة في تحقيق اهدافها فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة في تعزيز اداء المنظمة لمواصلة البقاء والاستمرار .
- 2- يظهر تقييم الاداء مدى اسهام الوحدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق اكبر قدرة من النتائج باقل التكاليف والتخلص من عوامل التبذير والهدر والضياع في الوقت والجهد والمال .
- 3- يوفر نظام تقييم الاداء المعلومات الضرورية لمختلف المستويات الادارية في المنظمة لاجراض التخطيط والقابة واتخاذ القرارات .
- 4- يظهر تقييم الاداء تطور المنظمة في مسيرتها نحو الافضل او التحول نحو الاسوء عن طريق نتائج الاداء الفعلي زمانياً من فترة الى اخرى ومكانياً بالمنظمات المماثلة .
- 5- يساعد على ايجاد نوع من المنافسة بين الاقسام والادارات والمنظمات المختلفة مما يؤدي الى تحسين ادائها .
- 6- يؤدي الى تحديد العناصر الكفوءة لوضعها في المواقع الكفوءة الاكثر انتاجية وتحديد العناصر التي تحتاج الى المساعدة والتدريب للنهوض بادائها .
- 7- تقييم الاداء يساعد على تحقيق الاهداف المحددة في الخطط والعمل على ايجاد نظام سليم للحوافز والمكافئات .
- 8- تحدد عملية تقييم الاداء المركز الاستراتيجي للمنظمة ضمن البيئة الاقتصادية التي تعمل بها وتحديد الآليات وحالات التغيير لتحسين المركز التنافسي .
- 9- تحقيق درجة من المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة والبيئة التنافسية .
- 10- تحيد درجة الاتساق بين الأهداف والسيتراتيحية المحددة لتحقيقها وقدرة الادارة على اختيار البدائل الإستراتيجية .

ج- الأداء المالي المصرفي

ان أهمية تقييم الاداء المالي المصرفي نابعة من أهمية هذه المنشأة ودورها في التنمية الاقتصادية فهي تعمل كاوية تتجمع فيها المدخرات للأفراد والمنظمات ومن ثم تتولى عملية ضخ الاموال على شكل قروض واستثمارات وبذلك تتعدد الاطراف وتتنافس في الحصول على موارد المصرف كلاً حسب احتياجاته ورغباته , لذلك ينبغي ان تكون انظمة تقييم الاداء شاملة لكل مقاييس الاستراتيجي كما تزايد أهمية تقييم الاداء في المصارف في السنوات الاخيرة وذلك لخصوصية نشاط هذه المصارف ولضخامة الاموال التي تتعامل بها هذه المنشأة وسرعة دوران الاموال الخاصة والاموال المودعة مما يتطلب من متخذي القرارات التحقق من كفاءة اداء هذه المنشآت في استغلال هذه الموارد وتحقيق افضل النتائج باقل التكاليف . ان الخطوة الاولى لتحليل الموقف وتقييم الاداء هو اتخاذ القرار بشأن الاهداف التي على المصرف تحقيقها اذ ان تقييم

الاداء يوجه نحو هذه الاهداف المحددة ان أي تقويم عادل وشامل للاداء المصرفي يبدأ من تقويم مدى تحقيقها للاهداف التي وضعتها الادارة العليا وحملة الاسهم ومن اهم الاهداف التي تسعى المصارف لتحقيقها (الهواري، 1996).

1. سمعة المصرف وزيادة قيمته .
2. الاهداف المالية .
3. هدف التوظيف .
4. اهداف الابتكار .
5. كفاءة وفاعلية الجهاز الاداري .
6. وقد اجمع معظم الباحثين على تقويم الاداء المالي يعتمد على عملية التحليل المالي ويمكن توضيح مفهوم التحليل المالي والاساليب المستخدمة فيه :-

* مفهوم التحليل المالي Financial Analysis Concept

يعرف (Archer) التحليل المالي التاريخي بأنه "تحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات المالية التاريخية التي تحتويها القوائم المالية الى كم اقل واكثر فائدة في عملية اتخاذ القرارات (الوندواي، 2002) ويمكن ان يعرف بأنه "سلسلة الاساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد مدى قوة اداء المنظمة اضعفها (Moyer, et.al, 1988) والتحليل المالي يقدم معلومات عن المركز المالي للمصرف وقياس مدى كفاءة انشطته وتقييم كفاءة اداء الادارة في المصرف وتحديد مدى كفاءة في الحصول على عائدة مناسبة على الاحوال المتاحة (الخلايلة، 1995) ان طبيعة التحليل المالي هي عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلولاتها واسباب ظهورها وتفسير ذلك للعمل على ايجاد نقاط القوة والضعف للستراتيجيات التي تنتجها المنظمة ومتانة او ضعف مركزها المالي لتعزيز واستغلال ما تتميز به من نقاط قوة والتخلص من نقاط الضعف ومسبباتها وتنفيذ معظم المنظمات من عملية التحليل المالي في رسم سياستها المستقبلية في الائتمان والاستثمار وفي الرقابة على كفاءة الادارات الفرعية ذات العلاقة بوظائف المنظمة الانتاجية والتسويقية والبيعية والاستثمارية .. الخ (الراوي وسعاده، 2006): ويعتمد التحليل المالي على دقة البيانات والمعلومات والادارات المناسبة سواء كانت ام نوعية وان تكون البيانات ملائمة لعملية التحليل Relevancy وان يكون توقيتها Timing مناسباً وان يكون التحليل موضوعياً Objective . وتحتاج الى المحلل الناجح والمؤهل عملياً وان يكون قيادياً دون تحيز .

المبحث الثاني

منهجية البحث

وتشمل منهجية البحث تحديد مشكلة البحث واهميته ، وتحديد اهداف البحث وفرضيته وعينة البحث وطبيعة نشاطها وحدود البحث الزمانية والمكانية ومصادر جمع البيانات والاساليب الاحصائية المستخدمة .

اولاً: مشكلة البحث Research Problem

تتضمن مشكلة البحث في كيفية تقييم اداء المصارف بما يحقق رضا الاطراف الاستراتيجية كالمالكيين والمودعين والمقرضين والبنك المركزي العاملين . ان الاداء هو مؤشر النتيجة النهائية لاي منظمة اذا انه يمثل محوراً اساسياً في قياس كفاءة منظمات الاعمال وفعاليتها لاسيما الاداء المقاس بمؤشرات التحليل المالي الاستراتيجي .

ثانياً : أهمية البحث Research important

ان خصوصية العمل المصرفي وسماته المرتبطة باطراف متعددة والدور الحيوي الكبير الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد تبرز اهمية الموازنة بين جوانب الاداء المختلفة مع ان الاعتماد على جانب واحد للاداء او مؤشر واحد على الرغم من اهميته لا يكفي للوصول الى تقييم لاداء المنشآت المصرفية ومن هنا يبرز هدف البحث في قياس وتصنيف اداء المصارف في ضوء قدرتها على ارضاء الاطراف الاستراتيجية ذات التأثير في بقاء واستمرار المنشآت المصرفية كما تبرز اهمية البحث لكون المنشآت المصرفية ذات اهمية كبيرة من بناء وتطوير المجتمع وذات اثر اقتصادي هام حيث يهتم البحث في دراسة المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية التي تؤثر على الاداء المالي الاستراتيجي والتالي التعرف على الفرص والتهديدات الخارجية وامكن القوة والضعف الداخلية وتحديد المؤشرات المالية التي تعبر عن مدى ربحية المصرف والمخاطر التي يتعرض لها وتحديد الموقف الاستراتيجي والافاق المستقبلية والرؤيا الصحيحة لاهداف هذه المصارف وقراراتها المستقبلية التي تسهم في اداء كفوء مقارنة بالمنافسين .

ثالثاً : أهداف البحث Research Aims

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف التالية :

1- بيان كيفية قياس الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة ووضع الاطار الافضل لتقييم الاداء وبما ينسجم مع الاهداف الاستراتيجية :-

-تحقيق ربحية المصرف بتنويع انشطة واعماله.

-تحقيق السيولة المطلوبة لمواجهة التزاماته والتوازن بين الربحية والسيولة.

-تعزيز قدرة المصرف على مواجهة المخاطر الاستثمارية المختلفة.

-تحقيق الملائمة المناسبة لراس مال المصرف وفق هيكل متوازن.

2- تشخيص نقاط القوة والضعف في اداء المصارف عينة الدراسة لغرض التركيز عليها والتعامل معها.

رابعاً : فرضية البحث Hypothesis of research

وانسجاماً مع اهداف البحث صيغة الفرضية الاساسية التالية :

تسهم مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي في تحديد الموقف الاستراتيجي للمنشآت المصرفية .

خامساً : الحدود المكانية والزمانية للبحث :-

اختير مصرفي الرافدين والمصرف التجاري العراقي وهما المصرفان المتميزان في النظام المصرفي في العراق اذ انه في دراسة سابقة قام بها الباحث لعينة من المصارف الحكومية والاهلية وسلسلة زمنية امتدت من عام 1997 الى 2001 كان مصرف الرافدين احتل المرتبة الاولى بين المصارف الحكومية واحتل المصرف التجاري المرتبة الاولى على المصارف الاهلية في هذه العينة والتي شملت ستة مصارف اذ احتل المصرف التجاري المرتبة الاولى بين المصارف الحكومية والاهلية في مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي واستمراراً مع تلك الدراسة وللتعرف على الموقف الاستراتيجي لهذين المصرفين المتميزين خلال عام 2002 جاءت هذه الدراسة وقد حددت بهذا العام لعدم توفر البيانات الختامية للسنوات التي تلتها بسبب ظروف الحرب وسقوط النظام .

سادساً : أساليب جمع وتحديد البيانات

تم الاعتماد على التقارير السنوية المتمثلة بالميزانية العامة وكشف الارباح والخسائر الصادرة عن المصارف عينة الدراسة خلال عام 2002 والتي جرت دراستها وتحليلها عن طريق تطبيق المؤشرات الكمية

والخاصة بالربحية والمخاطرة والسيولة وملائمة رأس المال والتي تكون بعضها على شكل نسب مئوية معدلاتها بعدد المرات . إضافة الى المقابلات الشخصية التي جرت مع ورؤساء الأقسام إضافة إلى المعايشة الميدانية نتيجة لخدمة الباحث في القطاع المصرفي مدة عشرة سنوات .

المبحث الثالث

تحليل ومناقشة الاداء المالي الاستراتيجي

لغرض التعرف على واقع الأداء المالي الاستراتيجي لمصرفي الرافدين والتجاري العراقي لابد من دراسة وتحليل المؤشرات المعبرة عن هذا الأداء في المصرفين لتقييم أنشطتها والخدمات التي تقدمها من خلال النتائج التي تعكسها هذه المؤشرات وبيان مدى التقدم او التراجع فيها خلال عام 2002 كونها من المصارف الرئيسة في الاقتصاد الوطني وما تحمله في مسؤولية تنمية مهمة كونها يمثلان القطاع الحكومي والخاص .

يتضمن هذا المبحث مقدمتين : الاولى تتعلق بتحليل مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي لهذين المصرفين:الفقرة الثانية ,الموقف الاستراتيجي لهما.

اولاً: تحليل ومناقشة مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي لمصرفي الرافدين والتجاري العراقي

أ- مؤشرات الربحية.

ب- مؤشرات مخاطر الاستثمار.

ج- مؤشرات السيولة .

د- مؤشرات ملائمة رأس المال.

هـ- مؤشرات البيئة الداخلية والخارجية.

أ- مؤشرات الربحية:

1- معدل العائد على حق الملكية:

يشير هذا المعدل الى مقدار ربحية اموال والعائد مقابل استثمارها في المصرف ويتم ايجاد هذا المعدل من خلال قسمة صافي الربح على حق الملكية. يتضح من الجدول (3-1) هذا المعدل للمصرفين .
اذ يبلغ هذا المعدل لمصرف الرافدين 1.644 وبزيادة بلغت (9.97%) لعام 2002 نتيجة لزيادة صافي الربح والذي يمثل بسط هذه النسبة الى (17.34%) وهي اكبر من نسبة الزيادة في رأس المال الممتلك والذي يمثل المقام لهذه النسبة والتي بلغت (8.99%) اما في المصرف التجاري فقد بلغ معدل العائد على حق الملكية (0.288) وهي اقل مما هو عليه في مصرف الرافدين وقد تراجع هذا المعدل عن عام 2001 اذ كانت نسبة الزيادة سالبة بمقدار (28.47%) ويعود السبب في ذلك الى زيادة حق الملكية لعام 2002 بمبلغ (1138782) الف دينار والذي يمثل المقام في هذا المعدل ونسبة زيادة (26.66%) وهي اكبر من نسبة الزيادة في صافي الربح والذي يمثل بسط هذا المعدل.

جدول (1-3) معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح / حق الملكية

المصارف / السنوات	2001	2002	التممية المئوية لزيادة نسبة الإيرادات
الرافدين	1.48	1.644	(9.97)
التجاري	0.37	0.288	(28.47)

2- معدل العائد على الموجودات :

يفسر هذا المعدل مدى قدرة الموجودات على خلق الأرباح. ويتضح من نتائج التحليل المبينة في الجدول (2-3) للمصرفين تراجع هذا المعدل لمصرف الرافدين في عام 2002 عن ما هو عليه في عام 2001 إذ بلغت (0.016) وكانت نسبة الزيادة سالبة بلغت (6.25%) ويعود سبب ذلك الى زيادة الموجودات بنسبة (25.34%) وهي اكبر من نسبة الزيادة في صافي الربح الذي يمثل البسط (17.34%) وكان مقدار الانخفاض في هذا المعدل في المصرف التجاري اكبر من ما هو عليه من مصرف الرافدين إذ كانت هذه النسبة سالبة بمقدار (28.47%) ويرجع سبب ذلك ايضا الى زيادة نسبة موجودات (المقام) بنسبة (23.22%) مقابل نسبة (5.84%) الزيادة في صافي الربح (البسط) .

الجدول (2-3) معدل العائد على الموجودات = صافي الربح / إجمالي الموجودات

المصارف / السنوات	2001	2002	النمو %	الانحراف
الرافدين	0.017	0.016	(6.25%)	
التجاري	0.035	0.029	(20.68%)	

3- معدل العائد على الاموال المتاحة

يتضح من نتائج التحليل المبينة في الجدول (3-3) ان هذا المعدل تراجع لكلا المصرفين في عام 2002 إذ بلغ هذا المعدل لمصرف الرافدين (0.016) بينما كان في عام 2001 (0.018) إذ كانت نسبة الزيادة سالبة بمقدار (12.5%) ويرجع سبب ذلك الى زيادة الودائع بنسبة كبيرة بلغت (27%) والتي هي جزء من مقام هذا المعدل في عام 2002. اما في المصرف التجاري كان الانخفاض اكبر إذ كانت نسبة الزيادة سالبة بمقدار (27.66%) وذلك بسبب الزيادة في مقام هذه النسبة والذي يتكون من مجموعة من الودائع وحق الملكية إذ بلغت نسبة الزيادة في الودائع (25.39%) وفي حق الملكية بلغت (26.66%).

الجدول (3-3) معدل العائد على الأموال المتاحة = صافي الربح / حقوق الملكية+الودائع

المصارف / السنوات	2001	2002	النمو المتوسط
الرافدين	0.018	0.016	(12.5%)
التجاري	0.06	0.047	(27.66%)

4-معدل استخدام الموجودات:

ظهر من نتائج هذا المعدل الموضح في الجدول (3-4) انخفاض هذا المعدل في المصرفين خلال عام 2002 عن ما عليه في عام 2001 ففي مصرف الرافدين بلغ هذا المعدل (0.016) وبانخفاض نسبته (212.5%) ويعود سبب ذلك الى زيادة الموجودات (المقام) بنسبة كبيرة بلغت (25.34%) مقابل نسبة صغيرة للايرادات البسط بلغت (18.83%) اما في المصرف التجاري فكانت نسبة التراجع اقل مما هو عليه في مصرف الرافدين بلغت (0.029) اذ كانت نسبة الزيادة سالبة بمقدار (106.9%) ويرجع سبب هذا التراجع ايضا الى زيادة نسبة الموجودات اذ بلغت (23.22%) مقابل نسبة اقل في الايرادات (البسط) بلغت (14.89%).

الجدول (3-4) معدل استخدام الموجودات = اجمالي الايرادات / اجمالي الموجودات

السنوات / المصارف	2001	2002	نسبة النمو %
الرافدين	0.05	0.016	(% 212.5)
التجاري	0.06	0.029	(%106.9)

5-نسبة هامش الربح

اشارت نتائج التحليل الموضحة في الجدول (3-5) الى تراجع هذه النسبة في كلا المصرفين في 2002 عن ما هو عليه في 2001 ففي مصرف الرافدين بلغت هذه النسبة (0.344) بانخفاض سالب قليل قيمته (1.74%) وكان سبب ذلك ان زيادة الايرادات (المقام) بنسبة اكبر من نسبة صافي الربح البسط بلغت (18.83%) مقابل صافي الربح الذي بلغت الزيادة فيه نسبة (17.34%). المصرف التجاري نسبة الانخفاض فيه اكبر اذ بلغت هذه النسبة (0.53) في 2002 وبانخفاض سالب نسبته (14.89%) مقابل زيادة ونسبة اقل في صافي الربح بلغ (5.84%).

جدول (3-5) نسبة هامش الربح = صافي الربح / الايرادات

السنوات / المصارف	2001	2002	نسبة النمو %
الرافدين	0.35	0.344	(%1.74)
التجاري	0.586	0.53	(%10.56)

ب-مؤشرات مخاطر الاستثمار:

وتشتمل :

1-المخاطر الائتمانية والرافعة المالية

تشير نتائج تحليل هذه النسبة الموضحة في الجدول (3-6) إلى زيادة المخاطر الائتمانية في كلا المصرفين في مصرف الرافدين بلغت هذه النسبة (0.99) وبزيادة قدرها (15.8%) نتيجة لزيادة الموجودات الخطره (البسط) بنسبة اكبر بلغت (37.32%) بينما كانت نسبة زيادة الموجودات (25.34%) اما في المصرف التجاري فكان هذه السنة اكبر في عام 2002 عن ما هو في عام 2001 وكانت نسبة الزيادة (26.62%) وسبب ذلك يعود الى زيادة الموجودات الخطرة اذ بلغت الزيادة (43.68%) والذي يمثل (البسط) في هذه النسبة اذ كانت اكبر من نسبة الزيادة في الموجودات (المقام) والتي بلغت (23.72%) .

جدول (3-6) نسبة الموجودات الخطرة / مجموع الموجودات

نسبة النمو %	2002	2001	السنوات المصارف
15.8%	0.99	0.834	الرافدين
26.62%	0.958	0.703	التجاري

2- مؤشرات الرافعة المالية :

يقيس هذا المؤشر درجة مخاطرة راس المال وهناك نسبتين لهذا المؤشر هي:

أ- نسبة اجمالي الودائع/راس المال+الاحتياطي:

يتضح من نتائج التحليل المبينة في الجدول رقم (3-7) ان هذه النسبة في عام 2002 ارتفعت اكثر مما هو عليه في عام 2001 وفي مصرف الرافدين اذ وصلت الى 99.47مره من راس المال والاحتياطي الى نسبة زيادة الودائع (البسط) الى (27%) مقابل نسبة اقل في زيادة راس المال وصلت الى (20.5%) ويرجع سبب ذلك الى زيادة راس المال بلغت (2.19) والذي يمثل (المقام).

اما في المصرف التجاري فقد اختلفت هذه النسبة اذ انها انخفضت في عام 2002 الى (5.12) وكانت نسبة الزيادة سالبة بمقدار (1.76%) نتيجة لزيادة راس المال (المقام) بنسبة اكبر بلغت (26.66%) وهي اكبر من نسبة الزيادة في الودائع والتي بلغت (25.39%) والذي مثل (البسط) في هذه النسبة .

جدول (3 - 7) نسبة اجمالي الودائع/راس المال+الاحتياطي

نسبة النمو %	2002	2001	السنوات المصارف
20.5%	99.47	79.08	الرافدين
1.76%	5.12	5.21	التجاري

ب- نسبة مجموع الموجودات / راس المال المدفوع

اشارت نتائج تحليل هذه النسبة الموضحة في الجدول (3-8) للمصرفين تبانين هذه النسبة ففي مصرف الرافدين ارتفعت الى 386.5 مره من راس المال ونسبة مئوية مقدارها (25.33%) في عام 2002 ويعود سبب ذلك الى ارتفاع الموجودات (البسط) بنسبة (25.34%) الا ان راس المال المدفوع بقى على حاله دون تغير وهو يمثل مقام هذه النسبة اما في المصرف التجاري فقد انخفضت هذه النسبة في عام في عام 2002 اذ اصبحت 17.1 مره من راس المال المدفوع ونسبة زيادة سالبة بلغت (6.49%) ويرجع سبب ذلك الى زيادة راس المال المدفوع في المصرف التجاري بنسبة 27.9% والذي يمثل (المقام) مقابل ارتفاع اقل في الموجودات بلغت (23.22%).

جدول (3-8) نسبة مجموع الموجودات/راس المال المدفوع

نسبة النمو %	2002	2001	السنوات المصارف
25.33%	386.5	288.59	الرافدين
(6.49%)	17.1	18.21	التجاري

ج- مؤشرات السيولة:

وتتضمن اربعة مؤشرات رئيسية هي:

1-نسبة الرصيد النقدي

تبين من نتائج التحليل الموضحة في الجدول (3-9) إن هذه النسبة في كلا المصرفين لعام 2002 ففي الرافدين بلغت 0.155 مره ونسبة زيادة سالبة بلغت (9.03%) وذلك نتيجة لزيادة إجمالي الودائع (المقام) بنسبة بلغت (27%) وهي اكبر من نسبة الزيادة في النقد في الصندوق والتي بلغت (20.38%) اما في المصرف التجاري فقد تراجعت هذه النسبة في عام 2002 بنسبة اكبر بلغت (0.447) مره ونسبة زيادة سالبة بلغت (16.1%) وكان سبب ذلك هو زيادة نسبة الودائع (المقام) بنسبة اكبر بلغت (25.39%).

جدول (3-9) نسبة الرصيد النقدي = النقد في الصندوق ولدى المصارف/الودائع

السنوات	2001	2002	نسبة النمو %
المصارف			
الرافدين	0.169	0.155	(9.03%)
التجاري	0.519	0.447	(16.1%)

2-نسبة السيولة القانونية:

أشارت نتائج التحليل الموضحة في الجدول (3-10) إلى تراجع هذه النسبة في كلا المصرفين لعام 2002 ففي مصرف الرافدين بلغت (0.797) مره ونسبة سالبة بلغت (7.9%) وذلك لارتفاع نسبة الودائع المقام بنسبة اكبر بلغت (27%) مقابل نسبة اقل في الاحتياجات الأولية والثانوية بلغت (21.26%). أما المصرف التجاري فكانت اما في المصرف التجاري فكانت هذه النسبة عام 2002 منخفضة الى (0.8) مره وبانخفاض بلغت قيمته في السالب بنسبة (21.25%) وذلك بسبب زيادة الودائع (المقام) بنسبة (25.39%) عام 2002 مع ارتفاع اقل في الاحتياطات الاولية والثانوية بلغت (10.3%).

جدول (3-10) الانخفاضات الاولية = الثانوية / الودائع

السنوات	2001	2002	نسبة النمو %
المصارف			
الرافدين	0.86	0.797	(7.9%)
التجاري	0.97	0.8	(21.25%)

3- نسبة التوظيف:

يوضح الجدول (3-11) نتائج هذه النسبة لكلا المصرفين في عام 2002 ففي مصرف الرافدين ارتفعت هذه النسبة الى (0.128) ونتيجة زيادة ملحوظة بلغت 47.55% ويرجع سبب ذلك الى الزيادة الكبيرة في القروض والسلف والذي يمثل البسط بنسبة (61.93%) مقابل نسبة اقل في الودائع (المقام) والتي بلغت (27%) اما في المصرف التجاري فعلى العكس مما هو في الرافدين اذ تراجعت هذه النسبة الى (0.204) مره وبزيادة سالبة بلغت (16.67%) ويعود سبب ذلك الى انخفاض نسبة الزيادة في القروض الى (12.6%) مقابل زيادة اكبر في الودائع (المقام) والتي بلغت (25.39%).

جدول (3-11) نسبة التوظيف = القروض والسلف/الودائع

نسبة النمو %	2002	2001	السنوات المصارف
%47.55	0.128	0.067	الرافدين
(%16.67)	0.204	0.238	التجاري

4-نسبة النقدية/ الموجودات:

أوضحت نتائج تحليل هذه النسبة والموضحة في الجدول (3-12) انخفاض هذه النسبة في كلا المصرفين لعام 2002 ففي مصرف الرافدين بلغت (0.148) مره وبتراجع سالب بنسبة (6.76%) ويعود سبب ذلك الى ان نسبة الزيادة في النقد (البسط) اقل من نسبة الزيادة في الموجودات (المقام) اذ بلغت (20.38%) للنقدية مقابل (25.34%) للموجودات اما في المصرف التجاري فقد بلغت (0.229) وبانخفاض سالب اكبر قيمة (12.66%) ويعود سببه الى زيادة الموجودات المقام وبنسبة اكبر بلغت (23.22%) مقابل زيادة اقل في النقدية البسط بلغت 13.32%.

جدول (3-12) نسبة النقدية / اجمالي الموجودات

نسبة النمو %	2002	2001	السنوات المصارف
(%66.76)	0.148	0.158	الرافدين
(%12.66)	0.229	0.258	التجاري

د- مؤشرات ملائمة رأس المال :

تشير هذه المؤشرات الى مدى كفاية رأس المال الممتلك لمواجهة الخسائر التي من المحتمل حدوثها ومدى تأثيرها على اموال المودعين والدائنين ومن المؤثرات المستخدمة هي:

1- نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات :

يتضح من نتائج تحليل هذه النسبة المبينة في الجدول رقم (3-13) بتباين هذه النسبة بين المصرفين خلال عام 2002 ففي مصرف الرافدين تراجعت هذه النسبة الى (0.01) مرة وباتجاه سالب بلغ (20%) ويرجع سبب ذلك الى زيادة الموجودات بنسبة اكبر بلغت (25.34%) في حين كانت نسبة الزيادة في رأس المال الممتلك اقل بلغت (8.19%) بينما في المصرف التجاري ازدادت هذه النسبة اذ بلغت (0.1) في عام 2002 وبنسبة قدرها (4%) ويرجع سبب ذلك الى زيادة رأس المال الممتلك بنسبة (26.66%) مقابل نسبة اقل في الموجودات بلغت (23.22%).

جدول (3-13) نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات

نسبة النمو %	2002	2001	السنوات المصارف
(%20)	0.01	0.012	الرافدين
%4	0.1	0.096	التجاري

2- نسبة رأس المال الممتلك / الودائع

تعكس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على رد الودائع من رأس المال ويتضح من نتائج التحليل المبينة في الجدول (3-14) تباين هذه النسبة بين المصرفين خلال عام (2002)، ففي مصرف الرافدين تراجع هذه النسبة اذ بلغت (0.01) ونسبة سالبة قدرها (30%) وان سببها زيادة الودائع (المقام) بنسبة (27%) مقابل نسبة اقل في بسط هذه النسبة وهي رأس المال الممتلك اذ بلغت النسبة (8.19%) . اما في المصرف التجاري ازدادت هذه النسبة الى (0.195) مرة وبنسبة مئوية بلغت (1.54%) ويرجع سبب هذه الزيادة الى زيادة رأس المال الممتلك المقام بنسبة اكبر بلغت (26.66%).

جدول (3-14) نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الودائع

السنوات	2001	2002	نسبة النمو %
المصارف			
الرافدين	0.013	0.01	(30%)
التجاري	0.192	0.195	1.54%

3-نسبة رأس المال الممتلك/الاستثمار في الاوراق المالية

تشير نتائج التحليل المبينة في الجدول (3-15) تباين هذه النسب في كلا المصرفين ففي مصرف الرافدين انخفضت هذه النسبة الى (0.016) مرة وبنسبة سالبة مقدارها (12.5%) نتيجة لزيادة الاستثمارات في الاوراق المالية بنسبة (21.48%) مقابل نسبة اقل في (البسط) رأس المال الممتلك بلغت (8.19%) ، بينما كانت هذه النسبة متزايدة في المصرف التجاري خلال عام 2002 بلغت (501.5) مرة وبنسبة زيادة (1.54%) بسبب زيادة نسبة رأس المال الممتلك بنسبة (26.66%) مقابل نسبة اقل في زيادة الاستثمارات بلغت (6.5%).

جدول (3-15) نسبة رأس المال الممتلك / الاستثمار في الاوراق المالية

السنوات	2001	2002	نسبة النمو %
المصارف			
الرافدين	0.018	0.016	(139%)
التجاري	0.429	0.548	16.1 %

4- نسبة رأس المال الممتلك / القروض والسلف :

تبين من نتائج تحليل هذه النسبة الموضحة في الجدول (3-16) الى تباين هذه النسبة ايضا بين مصرفي الرافدين والتجاري في مصرف الرافدين تراجع هذه النسبة الى (0.079) مرة وبنسبة سالبة بلغت (139%) ويرجع السبب في ذلك الى الزيادة الكبيرة في القروض والسلف والذي يمثل مقام هذه النسب اذ بلغت (61.98%) مقابل نسبة اقل في رأس المال الممتلك بلغت (8.19%) بينما كانت هذه النسبة في المصرف التجاري خلال عام 2002 مرتفعة الى (0.58) مرة ونسبة زيادة مقدرة (16.1%) ويرجع سبب ذلك الى زيادة رأس المال الممتلك بنسبة اكبر بلغت (26.66%) مقابل نسبة زيادة اقل في القروض والسلف بلغت (12.6%).

جدول (3-16) راس المال الممتلك / القروض والسلف

نسبة النمو %	2002	2001	السنوات المصارف
(%139)	0.079	0.189	الرافدين
%16.1	0.958	0.804	التجاري

هـ- مؤشرات البيئة الخارجية والداخلية

تشير هذه المؤشرات الى عوامل البيئة الخارجية والمتمثلة بالمودعين والمستثمرين والمساهمين باعتبارهم من عوامل بيئة المهمة التي لها تأثير كبير في تحقيق اهداف وسياسات المصرف والتي لها ارتباط مباشر بالمصرف والتي يمكن للمصرف التأثير فيها بما ينسجم واستراتيجية المصرف واهدافه كما تشمل العوامل البيئية الداخلية والمتمثلة في مدى كفاءة المصروفات ومعدلات الايرادات والتي كيان غير مباشر على ربحية المصرف وبالتالي تحقيق اهدافه وسوف نناقش هذه العوامل .

1. تحليل عوامل البيئة الخارجية :

أ- المودعون :

يشير حجم الودائع الى المودعين وقد اشارت نتائج التحليل لهذا المؤشر والموضحة في الجدول (3-17) الى تراجع هذه النسبة في كلا المصرفين ففي مصرف الرافدين انخفضت هذه النسبة من (30.18%) في 2001 الى 27% في عام 2002 اما في مصرف التجاري فقد انخفضت هذه النسبة (29.5%) الى (25.39) نتيجة لانخفاض نسبة الزيادة في الايداعات خلال هذا العام.

جدول (3-17) النمو في الودائع

الف دينار	النسب %	السنوات المصارف
2002	2001	
27	30.18	الرافدين
25.39	29.5	التجاري

ب- المستثمرون :

تعد الاستثمارات مؤشراً للمستثمرين الذين هم احد عوامل البيئة الخارجية وتبين من نتائج التحليل الموضحة في الجدول (3-18) الى معدل النمو في الاستثمارات انخفضت في كلا المصرفين خلال عام 2002 الا ان الانخفاض كان اكثر في المصرف التجاري فقد بلغ هذا المعدل قيمة (6.5%) بعد ان كان 66.38% خلال عام 2001 اما في مصرف الرافدين فكانت نسبة النمو في الاستثمارات خلال عام 2002 اقل قليلا مما هو عليه في 2001 بلغت 21.48 بعد ان كانت (28.58%) خلال عام 2001.

جدول (3-18) جدول النمو في الاستثمارات

النسب %			
نسبة النمو %	2002	2001	السنوات المصارف
	21.48	28.58	الرافدين
	6.5	66.38	التجاري

ج- المالكون :

يعد المساهمون احد عناصر البيئة الخارجية فهم يمتلكون حقوقاً في المصرف المتمثلة في حق الملكية والتي تشمل راس المال المدفوع والاحتياجات والارباح المحتجزة وقد اشارت نتائج التحليل الموضحة في الجدول (3-19) ان معدل النمو في حق الملكية تباين بين الصنفين خلال عام 2002 ففي مصرف الرافدين انخفضت نسبة النمو من 30.2% في عام 2001 الى (8.19%) في عام 2002 وعلى العكس من ذلك في المصرف التجاري اذ ازداد هذا المعدل من (17.8%) خلال عام 2001 الى (26.66%) خلال عام 2002 .

جدول (3-19) معدل النمو في حق الملكية

النسب %			
2002	2001	السنوات المصارف	
8.19	30.2	الرافدين	
26.66	17.8	التجاري	

2. تحليل مؤشرات البنية الداخلية :

وتتضمن مؤشرين (1) معدل النمو في المصروفات (2) نسبة المصروفات / الايرادات .

أ- معدل نمو المصروفات :

يشير هذا المعدل الى قدرة الادارة على التحكم في المصروفات اللازمة لانجاز الانشطة وهي احدى الاستراتيجيات المهمة في الادارة وتبين من نتائج التحليل الموضحة في الجدول (3-20) بانه ليس هناك تباين كثير في هذا المؤشر في كلا المصرفين ففي الرافدين كانت معدل نمو المصروفات (19.6%) خلال عام 2002 وهو مقارب لمعدل النمو خلال 2001 .

اما في المصرف التجاري فقد بلغ معدل النمو في المصروفات خلال عام 2002 (25.09) بعد ان كان 24.12 خلال عام 2001.

جدول (3-20) معدل المصروفات

النسب %			
نسبة النمو %	2002	2001	السنوات المصارف
	19.6	19.77	الرافدين
	25.09	24.12	التجاري

ب- نسبة المصروفات / الإيرادات

تشير هذه النسبة الى المصروفات التي تم انفاقها للحصول على الإيرادات التي حصل عليها المصرف. وتبين من نتائج التحليل في الجدول (3-21) بان هذه النسبة ازدادت في كلا المصرفين خلال عام 2002 الا انه نسبة اقل في مصرف الرافدين اذ بلغت 0.656 مرة ونسبة زيادة قدرها (1.07%) الا انه كانت في المصرف التجاري (0.47) مره وبزيادة قدرها (12.13%) وذلك بسبب الزيادة في المصروفات (البسط) في هذه النسبة اذ بلغت نسبة الزيادة (25.09%) مقابل نسبة زيادة اقل في الإيرادات (المقام) والتي بلغت (14.09%) اما في مصرف الرافدين فكانت نسبة الزيادة في المصروفات والإيرادات خلال عام 2002 متقاربة تقريبا .

جدول (3-21) نسبة المصروفات / الإيرادات

السنوات / المصارف	2001	2002	نسبة الزيادة %
الرافدين	0.649	0.656	1.07%
التجاري	0.413	0.47	12.13%

ثانياً: تحديد الموقف الاستراتيجي لمصرفي الرافدين والتجاري العراقي:

يتم في هذه الفقرة مقارنة اداء المصرفين من خلال هذه المؤشرات بالاعتماد على نتائج التحليل التي تمت في المبحث الاول لتحديد الموقع الذي يحتله كل مصرف تبعاً لهذه المؤشرات :

أ- المؤشرات الربحية :

يتضح من خلال الجدول (3-22) الذي يمثل مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي لمصرفي الرافدين والتجاري خلال عام 2002 ان الموقف الاستراتيجي للمصرف التجاري كان افضل من مصرف الرافدين في اربعة من مؤشرات الربحية في معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على الاموال المتاحة ومعدل استخدام الموجودات . ونسبة هامش الربح اما مصرف الرافدين تميز على المصرف التجاري في مؤشر واحد هو معدل العائد على راس المال وهذا يدل على تمكن المصرف التجاري من اتباع سياسات وتبني استراتيجيات ناجحة في توظيف الاموال في موجودات مربحة .

ب- مؤشرات مخاطر الاستثمار :

تبين في الجدول (3-22) ان المخاطره الائتمانية في المصرفين كانت متقاربة خلال عام 2002 الا ان المصرف التجاري اقل مخاطرة نتيجة لقلّة الموجودات مقارنة بمجموع الموجودات اما مؤشرات الرافعة المالية قد تفوق المصرف التجاري على مصرف الرافدين في كلا المؤشرين وهذا يفسر ان سياسة المصرف التجاري في ملائمة راس المال افضل مما هو عليه في مصرف الرافدين .

ج- مؤشرات السيولة :

يتبين في الجدول (3-22) ان مؤشرات السيولة في المصرف التجاري كانت الفضل مما هو عليه في مصرف الرافدين خلال عام 2002 . مما يؤكد نجاح استراتيجيات وسياسات المصرف التجاري في المحافظة على نسب السيولة لتلبية احتياجاتها لطلب على النقد ومواجهة السحوبات المتوقعة وعدم التعرض الى مشاكل النقص في السيولة وبالتالي زيادة الثقة لأيدي الزبائن في المصرف وزيادة الاقبال عليه في ايداع مبالغهم .

د- مؤشرات ملائمة راس المال :

يتضح من خلال الجدول (3-22) الموقف الاستراتيجي في مؤشرات ملائمة راس المال بالنسبة للمصرف التجاري كانت افضل مما هو عليه في مصرف الرافدين فقد تميز المصرف التجاري في مؤشرات راس المال الممتلك ان الودائع او الموجودات او الاستثمارات في الاوراق المالية اوفي القروض والسلف عن مصرف الرافدين وهذا دليل على ان المصرف التجاري ينتهج استراتيجيات وسياسات أفضل لتحقيق الملائمة لراس المال المطلوب لممارسة نشاطات وفق الاسس الصحيحة. أما في مصرف الرافدين فنلاحظ ان نسبة راس المال قليلة مقارنة مع الموجودات او الودائع والسبب يعود الى انه مصرف حكومي ومدعم من قبل الدولة.

هـ- المؤشرات البيئية :

يتضح من الجدول (3-22) ومن خلال عوامل البيئة الخارجية ان معدل النمو في الودائع كان متقارباً بين مصرفي الرافدين والتجاري خلال عام 2002 اذ يبلغ 27% للرافدين و25,39% للتجاري الا ان معدل النمو في الرافدين اكبر وهذا يفسر اقبال المودعين في المصارف الحكومية افضل مما هو عليه في المصارف الاهلية. اما معدل النمو في الاستثمارات فقد تميز به مصرف الرافدين ايضاً وهذا يفسر زيادة ثقة المستثمرين. في المصارف الحكومية واقبالهم عليها. مما يتطلب من المصارف الاهلية بذل الجهود الكبيرة واتباع الاستراتيجيات لكي تزيد من استغلال الفرص الاستثمارية ومنافسة المصارف الحكومية. وفي معدل النمو في حق الملكية فقد احتازت كثيراً المعدل المصرف التجاري ونسبة كبيرة وهذا يفسر زيادة عدد الاسهم في هذا المصرف ونسبة بلغت (26,66%)، ومن خلال مؤشرات البيئة الداخلية يتضح من الجدول (3-22) الى نمو المصروفات كان اقل في مصرف الرافدين مما هو عليه في المصرف التجاري وهذا يبين ان مصرف الرافدين افضل في سياساته لتقليل المصروفات لزيادة الارباح. اما نسبة المصروفات الى الايرادات فكانت في المصرف التجاري افضل مما هو عليه في مصرف الرافدين.

اما بالنسبة للتقييم النهائي للمصرفين خلال عام 2002 ومن خلال مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي يتضح من الجدول (3-22) والذي يعرض نقاط المقارنة بين المصرفين يتبين ان المصرف التجاري احتل المرتبة الاولى في مؤشرات التقييم النهائي اذ احرز (17) نقطة من اصل (21) نقطة من هذه المؤشرات الكلية للاداء اما مصرف الرافدين فقد احرز (4) نقاط من هذه المؤشرات وهذا يؤشر متانة وقوة الصرف التجاري بين المصارف الاهلية خلال السنوات (1997-2002) والذي يعكس نجاح ودقة الاستراتيجيات والسياسات التي تتبعها ادارة المصرف في التخطيط لتحقيق الاهداف الاستراتيجية والمحافظة وتعزيز الموقف التنافسي بين المصارف اما في مصرف الرافدين فنلاحظ من خلال هذه المؤشرات وجود بعض السلبيات والثغرات في السياسات التي تتخذها ادارة المصرف مما ينبغي عليها مضاعفة الجهود لتحديد اسباب هذا الضعف ووضع الخطط والاجراءات لمعالجة بقصد الارتقاء باداء هذه المصارف ومواجهة المنافسة وزيادة الحصة السوقية بين المصارف واخذ دورها الفاعل في تنمية الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (3-22) مقارنة مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي لمصرفي الرافدين والتجاري لعام 2002

نقاط المقارنة		المؤشرات		المصارف	
التجاري	الرافدين	التجاري	الرافدين	المؤشرات	
	*	0.288	1.644	أ- معدل العائد على حق الملكية	أولاً: مؤشرات الربحية
*		0.029	0.016	ب- معدل العائد على الموجودات	
*		0.047	0.016	ج- معدل العائد على الأحوال المتاحة	
*		0.029	0.016	د- معدل استخدام الموجودات	
*		0.53	0.344	هـ- نسبة هامش الربح	
*		0.958	0.99	أ- المخاطر الائتمانية.	ثانياً : مخاطر الاستثمار
*		5.12	99.47	ب- الرافعة المالية 1- إجمال الودائع/راس المال+الاحتياطي	
*		17.1	386.5	2- الموجودات/ارس المال المدفوع	
*		0.447	0.155	أ- نسبة الرصيد النقدي	ثالثاً : السيولة
*		0.800	0.797	ب- نسبة السيولة القانونية	
*		0.204	0.128	ج- نسبة التوظيف	
*		0.229	0.148	د- النقدية/اجمالي الموجودات	
*		0.1	0.01	أ- راس المال الممتلك/مجموع الموجودات	رابعاً : ملائمة راس المال
*		0.195	0.01	ب- راس المال الممتلك /الودائع	
*		0.548	0.016	ج- راس المال الممتلك/الاستثمار في الاوراق المالية	
*		0.958	0.079	د- راس المال الممتلك/القروض والسلف	
	*	26,39	27	1- معدل نمو الودائع %	خامساً: البيئة
	*	6.5	21.48	2- معد المواد الاستثمارية %	
*		26.66	8.19	3- معدل نمو الملكية %	
	*	25.09	19.6	1- معدل نمو المصروفات %	
*		0.47	0.656	2- نسبة المصروفات/الايرادات	

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

تناولت الدراسة في المباحث موضوع الاداء المالي الاستراتيجي ومؤشرات قياسه في مصرفي الرافدين والتجاري من خلال مجموعة من المتغيرات تعبر عن الاداء المالي الاستراتيجي. ومن خلال التحليل تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن عرضها وبناءً على هذه الاستنتاجات يمكن عرض بعض التوصيات التي من المتوقع ان تفيد ادارة هذين المصرفين في الاسترشاد بها في زيادة كفاءتها وفعاليتها وتحقيق اهدافها الاستراتيجية:

أولاً: الاستنتاجات

1. يعد تقويم الاداء المالي الاستراتيجي عاملاً أساسياً وجوهرياً في تطوير النشاط المصرفي وبناء الميزة التنافسية .
2. تشكل الاساليب الاحصائية الكمية والنوعية الشاملة عنصراً أساسياً ومهماً في تقويم الاداء المالي الاستراتيجي .
3. تمثل عملية تقويم الاداء عملية مستمرة وضرورية لتفعيل وتحسين اداء المنشآت المصرفية لما تتميز به من تشخيص الايجابيات والسلبيات من نشاط المنظمة ومحاولة التعامل مع تحقيق الاهداف .
4. تم تحقيق فرضية البحث باعتبار مؤشرات الاداء المالي الشاملة والكلية ومن خلال عناصرها الفرعية تسهم معرفة نتائج الاداء المالي الاستراتيجي المتكامل للمصرف .
5. التأكيد على مخاطر الاستثمار من خلال المؤشرات المعبرة عنها لتقليل الخسائر المتعلقة بالاستثمارات نتيجة الخلل في العملية الائتمانية .
6. اظهرت نتائج التحليل ان المصرف التجاري تميز في مؤشرات الاداء الكلي عن مصرف الرافدين وهذا يعكس نجاح الادارة في هذا المصرف في التخطيط والتنظيم باتجاه الوصول الى هذه المكانة المتميزة .

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة اعتماد مؤشرات الاداء المالي الاستراتيجي الشاملة وبصورة مستمرة من قبل المصارف كأساس سليم لتقويم الاداء للموازنة بين الاهداف الاستراتيجية .
2. التأكيد على اجراء الدراسات والبحوث من قبل وحدة او قسم متخصص بهذا المنشأ في المصارف لتنسيق وتحديد الفرص واستغلالها لاستثمار ودراسة حاجات الجمهور لتقديم افضل الخدمات باستخدام القدرات والتقنيات الحديثة كالصراف الالي وبطاقة الائتمان وشهادات الابداع .
3. ضرورة التأكيد على النشاطات الحديثة في العمل المصرفي والاشتراك في سوق لاوراق المالية لتحقيق الايرادات والاطلاع المتغيرات البيئية الجديدة ووضع الاستراتيجيات لخلق الودائع وجذب الزبائن الجدد.
4. العمل على تقوية المركز التنافسي للمصرف من خلال معالجة نقاط الضعف وتسويق الخدمات الحديثة وتشجيع حالات الابتكار والاداع واعداد البرامج التطويرية للعاملين .
5. ضرورة بناء وتطوير ثقافة مصرفية ودعم الوعي المصرفي لدى الجمهور وبناء جسور الثقة المتبادلة لتحقيق اهداف الاطراف المشتركة .

6. ضرورة قيام المصرف التجاري لما تميز به من موقف افضل بتوسيع فروعه لتشمل مناطق جغرافية كبيرة .
7. القيام بالدراسات والاختبارات لتحديد الزبائن الذين يستحقون منحهم تسهيلات مصرفية استناداً لمعرفة التدفقات النقدية لتجنب مشاكل عدم التسديد وارتفاع الديون المتعثرة.

المراجع

أولاً: العربية

أ- التقارير :

1. مصرف الرافدين ، التقرير السنوي والحسابات الختامية لسنة 2002 .
2. المصرف التجاري العراقي، التقرير السنوي والحسابات الختامية لسنة 2002.

ب- الكتب:

1. ابو حمد ، رضا صاحب، (ادارة المصارف)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان، 2002 .
2. الحسيني ، فلاح حسن عداي والدوري، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الراذرة، البنوك مدخل كمي استراتيجي معاصر، عمان، دار وائل للنشر، 2000 .
3. الخلايله، محمود عبد الحليم (التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية) ، الطبعة الاولى، 1995 .
4. الراوي، خالد وهيب وسعادة يوسف (التحليل المالي للقوائم المالية والاقتصاد المحاسبي) دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، 2000 .
5. العلي ، عبد الستار محمد، (ادارة الانتاج والعمليات - مدخل كمي) ، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، 2000 .
6. الهواري، سيد (ادارة البنوك) مكتب عين شمس، 1983.
7. رمضان ، زياد سليم وجودة، محفوض احمد (ادارة البنوك) الطبعة الاولى، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان ، 1995 .
8. هندي ، منير صالح، (الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة الثانية، الاسكندرية المكتب العربي الحديث، 1989. ياسين ، سعد غالب (الادارة الاستراتيجية) ، عمان، دار البازوري، 1988.
9. يونس، محمود واخرون (اقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية) دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، 1995 .

ج- الرسائل والاطاريح :

1. القطب، محي الدين يحيى توفيق، (التحليل الاستراتيجي واثرها في الاداء المالي)، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية، 1999 .
2. الجبوري، مهدي عطية (الاداء المالي الاستراتيجي للمنشآت المصرفية - دراسة تطبيقية مقارنة)، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2004 .
3. المشهدي، اثير عبد الامير حسوني (نظام حوافز الانتاج واثره في الاداء المصرفي)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2002 .
4. المنصوري، موفق حميد جواد، (اثر العلاقة بين الجسم وشكل الملكية والخيار الاستراتيجي في الاداء الاستراتيجي للمنشآت الصغيرة).

5. الوندأوي، هشام طلعت عبد الحكيم، (علاقة الاداء المالي بالميزة التنافسية واثرها في العائد والمخاطرة) ، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002 .
6. جبارة ، سيد محمد علي ، (تصميم نظام لتقويم الاداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002 .
7. شعبان ، احمد صادق جعفر، (المحددات الاستراتيجية واثرها في تقويم الاداء) ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 1994 .

ثانياً: المراجع الاجنبية :: A. Books

1. Gitman Lawrence j., "Principles of Managerial Finance", 9th ed., N.Y, Donnell and Sons company, 2000.
2. Glueck W. F., & Jauch L.R., "Strategic Management and Business Policy", fifth ed., Me Graw – Hill Book Company, 1988.
3. Hempel George H., "Bank Management, 2nd ed., John Willy and sons Inc., U. S. A, 1994.
4. Johnson Getty and Scholes K., "Exploring Corporate Strategy", 2nd ed., Prentice – Hall Inc., 1988 .
5. Moyer R., Mc. Guigan R., and Krehow W., "Contemporary Financial Management", 3rd ed., west Pab company, 1988.
6. Wheelen Tomas L., and Hanger J., David "Strategic Management and Business Polices", 5th ed., Addison – Wesles pub compan, 1995.
7. Wheelen, Thomas L. & Hunger J. David "Strategic Management", Addison Wesley Publishing company, 2nd ed., 1987.

B. Periodicals

1. Eccles, Robert G., "Performance Measurement Manifesto", Hurra Business review, Vol. 69, No.1, 1991.
2. Gilbert, R. Alton, "Supervision of under – capitalized Banks", there a case for change? Federal Reserve of st. Lonis review, Vol. 73, No.3, May-June, 1991.
3. Hofer C. W., "Rov Rova a new measure for Assising organizational performance", strategic management, vol.2, 1983, pp. 43-55.
4. Miller Kent D., and Bromiley Philip, "Strategic Risk and performance an analysis of Alternative Risk measures" Academy Management Journal, Vol. 33, No. 4, 1990, pp. 756-779.
5. Robins, Jemes and Wiersema Margrethe F., "A Resource Based Approach to multibusiness Firry Empirical Analysis of Portfolio Interrelationship and corporate Financial Performance Strategic Management Journal" vol. 16, No.4, May, pp. 277-299, 1995 .